تعلق القدرة الحادثة بالفعل ومقارنتها له عند وجوده بقدرة الله تعالى فالله
تعالى خالق العبد وخالق فعله وبخلقه تعالى قدرة تقارن ذلك الفعل عند وجوده
من غير تأثير لها فيه بوجه وانما لها مجرد المقارنة وهي الكسب وعليه انبنى التكليف
والثواب والعقاب فليس العبد مقهورا ومجبورا الا ان اختيارا له اصلا بل هو
كالريشة في الهواء كما تقوله الجبرية وليس مختارا في الظاهر والباطن كما تقوله
المعتزلة والقدرية بل هو مختار في الظاهر مجبور في الباطن فهو مجبور في صورة مختار وهو
قول اهل السنة والله تعالى لا يسأل عما يفعل والجبر الباطني هو مراد الصوفية رضي
الله عنهم في اشاراتهم فتحقق مذهب اهل السنة برزخ بين المذهبين الفاسدين
فهو فرث خرج من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين فقوم افرطوا وهم
الجبرية وقوم فرطوا وهم المعتزلة واهل السنة توسطوا ومن لازم مذهب الجبرية
عدم التكليف وانتفاء الشريعة وهو كفر ومذهب المعتزلة معتسف وقد قال الشيخ
السنوسي في شرحه قوله وعندنا للعبد خبر مقدم وكسب مبتدأ مؤخر وعندنا
يتعلق بما استقر والضمير لاهل السنة وكلفا بالبناء للمفعول والالف للاطلاق ونائب
الفاعل ضمير العبد والمعنى كلفه الله به والجملة صفة كسب حذف عائدها اي كلف به
وقوله ولا اختيار لا نافية للجنس وهو عطف تفسير لمعنى مجبور فهو من تمام النفي السابق
والمراد انه ليس له اختيار واسم ليس ضمير العبد وكلا معمول مقدم ليفعل بمعنى يخلق
واختيارا مصدر في موضع الحال اي وليس العبد يخلق كل فعل من افعاله اختيارا الا انه شيء
منها يخلقه ولما ثم قال رحمه الله

فان يثبنا فبمحض الفضل ۞ وان يعذب فبمحض العدل

هذا متفرع على ما تقدم من وجوب انفراده تعالى بخلق افعالنا مختبرا العباد وانه
لم يكن لنا فيها سوى الكسب ووجه التفريع انه لم يكن لنا منافع الحقيقة غير مستحق
به ثوابا ولا نستحق به عقابا لانا لا نخلق افعالنا فان يثبنا اي يعطنا الثواب

على

على ما تخلقه فينا من الطاعة فانما ذلك لنا بمحض فضله اي بفعله الخالي من شائبة
الوجوب والفضل الاعطاء بغير عوض وان يعذبنا على ما اكتسبناه من المعصية
فتعذيبه بمحض عدله اي بفعله الخالي من شائبة الوجوب والعدل وضع الشيء
في محله فليست الطاعة مستلزمة للثواب ولا المعصية مستلزمة للعقاب وانما
هما امارتان على الثواب والعقاب ولو عكس ذلك بان جعل الطاعة امارة على
العقاب والمعصية امارة على الثواب لكان ذلك منه حسنا جميلا كما قيل

لو رحم العاصي وعذب المطيع ۞ او رحم الكل وعذب الجميع
لكان ما يفعل من ذا مستحسنا ۞ وكان فعله جميلا حسنا

هذا بحسب العقل واما بحسب الشرع فلا يجوز خلف الوعد لانه نقص يستحيل عليه
في حقه سبحانه واما الوعيد فيجوز الخلف فيه لانه كرم وهو سبحانه اهل التقوى
واهل المغفرة قوله فان يثبنا الفاء للتفريع او واقعة في جواب اذا اذا علمت انفراده
تعالى بخلق جميع الافعال فان يثبنا والاضافة في محض الفضل ومحض العدل من اضافة
الصفة للموصوف ثم قال رحمه الله تعالى

وقولهم ان الصلاح واجب ۞ عليه زور ما عليه واجب ۞ الم يروا ايلامه الاطفالا
۞ وشبهها فحاذر المحالا ۞

علم مما تقدم انه يجوز في حقه تعالى فعل الكل
ممكن وتركه ولا يجب على الرب شيء سبحانه وقول المعتزلة ان الصلاح واجب
عليه سبحانه وتعالى بمعنى انه اذا كان هناك امران احدهما صالح والاخر فاسد
وجب عليه تعالى ان يفعل الصلاح منهما دون الفساد زور اي باطل لانه ليس
عليه سبحانه شيء واجب من فعل او ترك وللمعتزلة عبارتان الاولى وجوب
الصلاح والمراد به ما قابل الفساد كالايمان في مقابلة الكفر والثانية وجوب
الاصلح والمراد به ما قابل الصلاح ككونه في اعلى الجنان في مقابلة كونه في اسفلها
فيقولون اذا كان هناك امران احدهما صالح والاخر اصلح منه وجب عليه تعالى

Copyright © King Saud University